أساليب فضّ المنازعات وأثرها على عملية التنمية في الجمهورية اليمنية

إعداد

علي صالح علي الفقير

الجامعة الإسلاميّة العالميّة-ماليزيا

٢٠٢٢م

أساليب فضّ المنازعات وأثرها على عملية التنمية في الجمهورية اليمنية

إعداد

علي صالح علي الفقير

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الدكتوراه في القانون

كلية أحمد إبراهيم للحقوق
الجامعة الإسلاميّة العالميّة-ماليزيا

يوليو ٢٠٢٢م

ملخص البحث

يتناول هذا البحث بعنوان "**أساليب فضّ المنازعات وأثرها على عملية التنمية في الجمهورية اليمنية**"، الأساليب المستخدمة في فضّ المنازعات في الجمهورية اليمنية، ومدى تأثيرها على التنمية، وتتمثل تلك الأساليب في القضاء الرسمي كأسلوب أصيل، والتحكيم والعرف القبلي كأساليب بديلة لفضّ المنازعات في الجمهورية اليمنية، واعتمد الباحث المنهج الكمي، والمنهج النوعي، حيث تكون مجتمع البحث من القضاة، ورجال الأعمال، وشيوخ العرف، وقام الباحث بتوزيع استبانة على عدد (١٣٦) من مجتمع البحث، ومقابلة عدد (٢٤). ويركز البحث على المنازعات في الجمهورية اليمنية وأنواعها وأسبابها وكيف تؤثر على التنمية، ويتناول القضاء الرسمي في الجمهورية اليمنية من حيث تشكيلاته والواقع التطبيقي له، مع تحديد بعض المعوقات التي تحد من القيام بدوره وكيف تؤثر على التنمية في البلاد، وكذلك يتناول التحكيم أهم الثغرات القانونية التي تعتري قانون التحكيم اليمني وكيف تؤثر على إجراءات فضّ المنازعات من خلاله، بالإضافة إلى العرف القبلي وفضّ المنازعات من خلاله مستعرضاً بعض المآخذ على العرف القبلي وبيان مدى احتياجه لإطار قانوني تنظيمي من قبل المشرع اليمني، وتوصل البحث لعددٍ من النتائج، أهمها: أن علاقة التنمية بالنظام القضائي علاقة متلازمة، فعندما يوجد نظام قضائي قوي يحفظ الحقوق ويحمي الممتلكات ترتقي مقومات التنمية وفق خطوات متوازنة، إضافة إلى قصور وتعارض بعض النصوص القانونية التي تنظم فضّ المنازعات عن طريق القضاء وكذلك العشوائية فيما يتعلق بنقل القضاة بين المحاكم في الجمهورية اليمنية، وبذلك تتراكم الأسباب التي تعيق فضّ المنازعات في أوقات وجيزة، بالإضافة إلى أن معظم أحكام التحكيم في الجمهورية صادرة عن تحكيم حر وليس تحكيم مؤسسي، وبالتالي لا تخضع للمراجعة قبل إصدارها مما يستلزم إنشاء مراكز تحكيم خصوصاً في محافظات صنعاء، ومأرب، وعدن، وتعز، والحديدة، وذلك لزيادة الأنشطة التجارية والمنازعات في تلك المحافظات، وأن غياب الإطار القانوني المنظم لعمل العرف القبلي في الجمهورية اليمنية جعل دوره ضعيفاً وهامشيًّا، ويوصي الباحث بإعادة النظر في القوانين المنظّمة لفضّ المنازعات في الجمهورية اليمنية سواءً عن طريق القضاء الرسمي أو عن طريق التحكيم، إضافة إلى تنظيم إجراءات فضّ المنازعات عن طريق العرف القبلي وفق القانون.

ABSTRACT

This research analyses dispute resolution methods and their impacts on the development process in the Republic of Yemen. These methods are represented in the official judiciary as being original one, while arbitration and tribal customs are alternatives for settling disputes in the Republic of Yemen. The researcher adopted both quantitative and qualitative approaches to conduct this study. The researcher distributed a questionnaire to 136 respondents from the research community and interviewed 24 of them. The research community consisted of judges, businessmen, and customs experts. The research's first chapter focused on the types of conflicts, their causes, and how they affect development in the Republic of Yemen. The second chapter discussed the official judiciary in Yemen, its origins and feasibility, and the constraints preventing its role and hindering Yemen's progress. The third chapter addressed arbitration in Yemen, identifying the most notable legal flaws and how they affect dispute settlement. The fourth chapter examined tribal customs in Yemen and resolving disputes through it, highlighting some of its shortcomings and the necessity for a legal and regulatory framework by Yemeni legislators. The study has numerous notable results, including that the relationship of development with the judicial system is inseparable. Therefore, when there is a robust judicial system that protects rights and property, development rises in balanced steps. Additionally, the Republic of Yemen's judicial system is plagued with inconsistencies and omissions in several of its statutes and regulations, as well as the appointment of judges at random. As a result, the obstacles to settling disputes multiply in a short time. Furthermore, independent arbitration, rather than institutional arbitration, is used to render the majority of Yemeni arbitration verdicts. Therefore, it cannot be reviewed before it is issued, necessitating the development of arbitration centers, particularly in the governorates of Sana'a, Ma'rib, Aden, Taiz, and Al Hudaidah, to stimulate commercial activities and resolve disagreements. Similarly, tribal customs in Yemen are weakened and marginalized by the absence of a legal framework to govern their functioning. The study suggests reconsidering Yemen's legal framework for resolving disputes through formal courts or arbitration. In addition to regulating dispute resolution procedures under the law through tribal custom.

APPROVAL PAGE

The thesis of Ali Saleh Ali Alfakir has been approved by the following:

_____
Hunud Abia Kadouf
Supervisor

_____
Mohammed Ibrahim Negasi
Internal Examiner

_____ _____
Hussein Shahadah al-Hussein
External Examiner

_____
Hamdi Sulaiman Alqubailat
External Examiner

_____
Fouad Rawash
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that is has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Ali Saleh Ali Alfakir

Signature: ……..……..…… Date: …...…….

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢٢م محفوظة لـ: علي صالح علي الفقير

أساليب فضّ المنازعات وأثرها على عملية التنمية في الجمهورية اليمنية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: علي صالح علي الفقير

التوقيع:..... التاريخ: .....

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل الذي أهديه إلى كل من له حق عليّ، وأخصّ بذلك والديّ أطال الله أعمارهما، وإلى جامعتي الغالية الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، وإلى كل من نصحني ودلني من مشايخ ومحاضرين وزملاء، سائلاً المولى عز وجل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يسددنا لصالح القول والعمل.

الشكر والتقدير

أشـــكر المولى عز وجل الذي خلق وهدى، وســـدد الخطى، فخرج هذا العمل بعونه وتوفيقه، فأحمده حمداً كثيراً يليق بجلاله في المبتدى والمنتهى، وأتقدم بجزيل الشـــكر وجميل العرفان لكل من مد لي يد العون والمســـاعدة، وفي مقدمتهم ســـعادة البروفيســـور/ هنود أبيا كادوف الذي تشـــرفت بإشـــرافه على رســـالتي هذه حيث كانت لملاحظاته القيمة، وتوجيهاته الســـديدة، وأخلاقه الطيبة، ومعاملته الكريمة الأثر الكبير في وصـــول البحث إلى هذه الصـــورة، فله مني جزيل الشـــكر وفائق التقدير وجزاه الله عني خير الجزاء، كما أتقدم بجزيل الشـــكر وعظيم الامتنان للجنة التحكيم والمناقشـة، المتمثلة في سـعادة البروفيسـور/ حسـين شـحادة الحسـين، وسعادة البروفيسور/ حمدي سليمان القبيلات، وسعادة الدكتور/ محمد إبراهيم نقاسي، الذين بذلوا جهوداً جبارة في التحكيم والمناقشـــة، كما أشـــكر الدكتور محمد إبراهيم نقاســـي الذي تشـرفت بمتابعته لي في مرحلة إجراء التعديلات فيما بعد المناقشـة، والذي كان له دور بارز في التوجيه والنصـــح وتحمل المتابعة وصـــبره على ذلك، كما أتقدم بجزيل الشـــكر والعرفان لكلية أحمد إبراهيم للحقوق بالجامعة الإســـلامية العالمية بمختلف كادرها وموظفيها الذين تشـــرفت بالانتماء إليها على ما يبذلونه من جهود في خدمة الطلاب في تحقيق أهدافهم المنشـودة، كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا (حديقة العلم والمعرفة) وكل من ينتمي إليها، التي منحتني درجة الماجســتير ودرجة الدكتوراه، كما أتقدم بجزيل الشـــكر وعظيم الامتنان لمملكة ماليزيا حكومة وشعبا على حسن الاستقبال وكرم الضيافة في بلدهم المشرق، كما أشكر كل من كان له فضل علي في أي شيء في هذا الكون، سائلاً المولى عز وجل أن يوفقنا جميعا لما يحبه ويرضاه.

فهرس المحتويات

ملخص البحث..... ب
ملخص البحث بالإنجليزية..... ج
صفحة القبول..... د
صفحة التصريح..... هـ
إقرار بحقوق الطبع والنشر..... و
الإهداء..... ز
الشكر والتقدير..... ح
فهرس المحتويات..... ط
فهرس الجداول..... ف
فهرس الأشكال..... ق
فهرس النماذج..... ر

الفصل التمهيدي: خطة البحث وهيكله العام..... ١
المقدمة..... ١
إشكالية البحث..... ٢
أسئلة البحث..... ٣
أهداف البحث..... ٣
أهمية البحث..... ٤
حدود البحث..... ٤
فرضيات البحث..... ٥
المصطلحات الإجرائية للبحث..... ٥
الدِّراسات السابقة..... ٦
إجراءات البحث ومنهجيته..... ١٤

منهج البحث ١٤
مجتمع البحث ١٥
عينة البحث..... ١٦
أدوات البحث..... ٢٢

الفصل الأول: المنازعات في الجمهورية اليمنية: تعريفها، أنواعها، أسبابها، وأثرها على التنمية ٣٦
المبحث الأول: تعريف المنازعات وأنواعها وأسبابها..... ٣٦
المطلب الأول: تعريف المنازعات..... ٣٦
المطلب الثاني: أنواع المنازعات..... ٣٨
المطلب الثالث: أسباب المنازعات في الجمهورية اليمنية..... ٣٩
المبحث الثاني: مفهوم أساليب فضّ المنازعات وأنواعها..... ٤١
المطلب الأول: مفهوم أساليب فض المنازعات ٤١
الفرع الأول: تعريف الأساليب ٤١
الفرع الثاني: تعريف فضّ المنازعات..... ٤٢
المطلب الثاني: أنواع أساليب فضّ المنازعات ٤٢
الفرع الأول: الأساليب الرسمية لفضّ المنازعات..... ٤٣
الفرع الثاني: الأساليب البديلة لفضّ المنازعات..... ٤٣
المبحث الثالث: مفهوم التنمية الشاملة وعلاقتها بأساليب فضّ المنازعات ٥١
المطلب الأول: مفهوم التنمية الشاملة وواقعها في الجمهورية اليمنية..... ٥٢
الفرع الأول: مفهوم التنمية الشاملة..... ٥٢
الفرع الثاني: واقع التنمية الشاملة في الجمهورية اليمنية..... ٥٥
المطلب الثاني: علاقة التنمية الشاملة بأساليب فضّ المنازعات..... ٥٩
الفرع الأول: توازن النمو ٥٩
الفرع الثاني: حماية الاستثمار..... ٦٠

الفصل الثاني: القضاء الرسمي وفضّ المنازعات وأثره على عملية التنمية في الجمهورية اليمنية ٦٢

المبحث الأول: القضاء الرسمي وواقعه في الجمهورية اليمنية ٦٣

المطلب الأول: مفهوم القضاء في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ٦٣

الفرع الأول: القضاء في الفقه الإسلامي ٦٣

الفرع الثاني: القضاء في القانون الوضعي..... ٦٦

المطلب الثاني: واقع القضاء الرسمي في الجمهورية اليمنية من حيث التشكيل ٦٨

الفرع الأول: تشكيل القضاء الرسمي في الجمهورية اليمنية..... ٦٩

الفرع الثاني: مواكبة تشكيل القضاء في الجمهورية اليمنية لمتطلبات الواقع ٧٢

المطلب الثالث: واقع القضاء اليمني من حيث التطبيق ٧٩

الفرع الأول: الجانب التطبيقي للنيابة العامة..... ٧٩

الفرع الثاني: الجانب التطبيقي لعمل المحاكم..... ٨١

المطلب الرابع: معوقات القضاء الرسمي في الجمهورية اليمنية من خلال الظروف الواقعية ٨٣

الفرع الأول: المعوقات التشريعية ٨٣

الفرع الثاني: المعوقات التطبيقية..... ٩٨

المبحث الثاني: تأثير ضعف القضاء الرسمي على التنمية في الجمهورية اليمنية .. ١٠٠

المطلب الأول: تفشي الفساد في الجمهورية اليمنية..... ١٠٠

المطلب الثاني: عزوف الاستثمارات عن الجمهورية اليمنية..... ١٠٢

المطلب الثالث: اختلال ممارسة الأنشطة التجارية في الجمهورية اليمنية ... ١٠٧

المبحث الثالث: واقع القضاء الرسمي في فضّ المنازعات وأثره على عملية التنمية من خلال مجتمع البحث ١١٠

المطلب الأول: واقع القضاء من خلال إجابات عينة البحث ١١٠

المطلب الثاني: أثر القضاء الرسمي على عملية التنمية في الجمهورية اليمنية من خلال آراء عينة البحث..... ١١٥
المطلب الثالث: الفروق ذات الدلالة الإحصائية التي تعزو ضعف القضاء لمتغيرات معينة ١١٨
الفرع الأول: الفروق ذات الدلالة الإحصائية وفقاً لمتغير الوظيفة ١١٩
الفرع الثاني: الفروق ذات الدلالة الإحصائية وفقاً لمتغير الخبرة..... ١١٩
الفرع الثالث: الفروق ذات الدلالة الإحصائية وفقاً لمتغير العمر ١٢٠

الفصل الثالث: التحكيم وفضّ المنازعات وأثره على عملية التنمية في الجمهورية اليمنية ١٢٢
المبحث الأول: مفهوم التحكيم ومميزاته وأركانه والواقع التطبيقي له في الجمهورية اليمنية ١٢٣
المطلب الأول: تعريف التحكيم ١٢٣
المطلب الثاني: أركان التحكيم..... ١٢٤
المطلب الثالث: مميزات التحكيم..... ١٢٥
المطلب الرابع: الواقع التطبيقي لفضّ المنازعات من خلال قانون التحكيم في الجمهورية اليمنية..... ١٢٧
الفرع الأول: الواقع التطبيقي للتحكيم في الجمهورية اليمنية ١٢٧
الفرع الثاني: إجراءات فضّ المنازعات من خلال التحكيم اليمني ١٢٩
الفرع الثالث: انعقاد اتفاق التحكيم في قانون التحكيم اليمني ١٣٠
الفرع الرابع: تعيين المحكم في قانون التحكيم اليمني ١٣١
المبحث الثاني: معوقات التحكيم في الجمهورية اليمنية من خلال الظروف الواقعية ١٣٤
المطلب الأول: المعوقات التشريعية لفضّ المنازعات من خلال قانون التحكيم في الجمهورية اليمنية..... ١٣٤

الفرع الأول: غموض الأسباب القانونية لعزل المحكم ١٣٤
الفرع الثاني: النصوص القانونية المتعلقة بنهائية حكم التحكيم ١٣٧
الفرع الثالث: النصوص القانونية المتعلقة بمدة فضّ المنازعات أمام قانون التحكيم اليمني ١٤٢
المطلب الثاني: المعوقات التطبيقية لفضّ المنازعات من خلال قانون التحكيم في الجمهورية اليمنية ١٤٤
الفرع الأول: امتناع المحكم من توقيع حكم التحكيم ١٤٤
الفرع الثاني: امتناع المحكم من تسليم حكم التحكيم ١٤٦
الفرع الثالث: كتابة وثائق أحكام التحكيم ١٤٨
المبحث الثالث: التحكيم وفضّ المنازعات وأثره على التنمية من خلال آراء مجتمع البحث ١٥١
المطلب الأول: أهمية تفعيل التحكيم ١٥٢
المطلب الثاني: فاعلية التحكيم في فضّ المنازعات في الجمهورية اليمنية من خلال آراء عينة البحث ١٥٥
المطلب الثالث: أثر التحكيم على عملية التنمية في الجمهورية اليمنية من خلال آراء عينة البحث ١٥٦
المطلب الرابع: الفروق ذات الدلالة الإحصائية حول مدى فاعلية التحكيم التي تعزو الضعف إلى متغيرات معينة ١٥٨
الفرع الأول: الفروق ذات الدلالة الإحصائية وفقاً لمتغير الوظيفة ١٥٩
الفرع الثاني: الفروق ذات الدلالة الإحصائية وفقاً لمتغير الخبرة..... ١٦٠
الفرع الثالث: الفروق ذات الدلالة الإحصائية وفقاً لمتغير العمر ١٦٠

الفصل الرابع: العرف القبلي وفضّ المنازعات وأثره على عملية التنمية في الجمهورية اليمنية ١٦٢
المبحث الأول: العرف القبلي في الجمهورية اليمنية ١٦٢

المطلب الأول: تعريف العرف القبلي ١٦٢
المطلب الثاني: أساليب فضّ المنازعات عن طريق العرف القبلي في الجمهورية اليمنية..... ١٦٥
المطلب الثالث: الفرق بين العرف القبلي والتحكيم ١٦٨
الفرع الأول: قِدَم العرف القبلي ١٦٨
الفرع الثاني: جواز تحكيم الخصم في العرف القبلي وعدم جوازه في التحكيم..... ١٦٩
الفرع الثالث: أحكام العرف القبلي أحكام صلح بينما أحكام التحكيم أحكاماً ابتدائية ١٧١
المبحث الثاني: واقع العرف القبلي في فضّ المنازعات في الجمهورية اليمنية ١٧٣
المطلب الأول: الواقع التطبيقي لفضّ المنازعات عن طريق العرف القبلي في الجمهورية اليمنية..... ١٧٣
المطلب الثاني: معوقات فضّ المنازعات عن طريق العرف القبلي في الجمهورية اليمنية..... ١٧٦
الفرع الأول: عدم وجود إطار قانوني للعرف القبلي ١٧٦
الفرع الثاني: ضعف الاهتمام بالقواعد العرفية ١٧٨
الفرع الثالث: عدم رقابة القضاء على العرف القبلي ١٨٢
المبحث الثالث: مميزات العرف القبلي وأسباب اللجوء إليه..... ١٨٤
المطلب الأول: مميزات العرف القبلي ١٨٤
الفرع الأول: مكافحة قضايا الإرهاب..... ١٨٥
الفرع الثاني: مكافحة جرائم الاختطاف ١٨٦
الفرع الثالث: مكافحة قضايا الثأر ١٨٧
الفرع الرابع: مكافحة قضايا التخريب..... ١٨٩
الفرع الخامس: العمل على إرساء دعائم الديمقراطية..... ١٨٩

المطلب الثاني: لجوء أطراف المنازعات للعرف القبلي من خلال آراء عينة البحث المستهدفين بالاستبانة ١٩٢
الفرع الأول: القضاء الرسمي يستغرق وقتا أطول ١٩٣
الفرع الثاني: ثقة أطراف المنازعات بالعرف القبلي ١٩٣
الفرع الثالث: فساد بعض القضاة ١٩٤
الفرع الرابع: بُعد المحاكم الرسمية..... ١٩٤
الفرع الخامس: النزاهة والشفافية لدى شيوخ العرف ١٩٥

الخاتمة وملخص النتائج والتوصيات والمقترحات..... ١٩٦
الخاتمـــــــة..... ١٩٦
قائمة المصادر والمراجع..... ٢٠٧

الملاحق ٢٣٨

الملحق ١: الاستبيان ٢٣٨

الملحق ٢: نماذج من القضايا التي تأخر الفصل فيها أمام القضاء ٢٤٧

فهرس الجداول

رقم الجدول ١: مجتمع البحث حسب متغيرات المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، الدورات التدريبية ١٦

رقم الجدول ١: التوزيع النسبي للعينة وفق المحافظات ١٧

رقم الجدول ٢: التوزيع النسبي لأفراد عينة البحث بحسب الوظيفة ١٨

رقم الجدول ٣: توزيع أفراد عينة البحث بحسب سنوات الخبرة ١٩

رقم الجدول ٤: التوزيع النسبي لأفراد عينة البحث حسب العمر ٢٠

رقم الجدول ٥: التوزيع النسبي لأفراد عينة البحث بحسب المؤهل ٢١

رقم الجدول ٦: معاملات ارتباط عبارات مجال بنية القضاء والدرجة الكلية للمجال ٢٦

رقم الجدول ٧: معاملات الارتباط بين درجات كل عبارة من عبارات مجال القضاء الرسمي وأثره على التنمية والدرجة الكلية ٢٧

رقم الجدول ٨: معاملات الارتباط بين درجات كل عبارة من عبارات مجال أهمية التحكيم والدرجة الكلية للمجال ٢٨

رقم الجدول ٩: معاملات الارتباط بين درجات كل عبارة من عبارات مجال التحكيم والأساليب البديلة وأثرها على التنمية والدرجة الكلية للمجال ٣٠

رقم الجدول ١٠: معاملات الارتباط بين درجات كل عبارة من عبارات مجال تفعيل التحكيم في فضّ المنازعات والدرجة الكلية للمجال ٣١

رقم الجدول ١١: معاملات الارتباط بين درجات كل عبارة من عبارات مجال أسباب اللجوء إلى العرف القبلي والدرجة الكلية للمجال ٣١

رقم الجدول ١٢: قياس ثبات أداة البحث ٣٥

رقم الجدول ١٤: عبارات القضاء وفضّ المنازعات ١١١

رقم الجدول ١٥: عبارات أثر القضاء على عملية التنمية في اليمن ١١٦

رقم الجدول ١٦: اختبار التباين الآحادي لكشف الفروق في مدى فاعلية القضاء وفقاً لمتغيرات الوظيفة والخبرة والعمر ١١٨

رقم الجدول ١٧: أهمية التحكيم ١٥٢
رقم الجدول ١٨: فاعلية التحكيم في فضّ المنازعات ١٥٤
رقم الجدول١٩: عبارات أثر التحكيم على عملية التنمية في الجمهورية اليمنية ١٥٦
رقم الجدول ٢٠: اختبار التباين الآحادي لكشف الفروق في مدى فاعلية التحكيم وفقاً لمتغيرات الوظيفة والخبرة والعمر ١٥٧
رقم الجدول ٢١: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لآراء أفراد عينة البحث حول عبارات مجال أسباب اللجوء إلى العرف القبلي ١٩٠

فهرس الأشكال

رقم الشكل ١: التوزيع النسبي لأفراد عينة البحث بحسب الوظيفة ١٨

رقم الشكل ٢: التوزيع البياني لأفراد عينة البحث بحسب سنوات الخبرة ٢٠

رقم الشكل ٣: التوزيع البياني لأفراد عينة البحث بحسب العمر ٢١

رقم الشكل ٤: التوزيع البياني لأفراد عينة البحث بحسب المؤهلات ٢٢

فهرس النماذج

رقم النموذج ١: وثيقة القواعد المرجعية للقواعد العرفية لقبائل اليمن (أ) ١٦٨
رقم النموذج ٢: وثيقة القواعد المرجعية للقواعد العرفية لقبائل اليمن (ب) ١٦٩

الفصل التمهيدي
خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

مما لا شك فيه أن الهدف من إنشاء الأجهزة القضائية هو لتقوم بدورها في فضّ المنازعات على النحو السريع والفعّال، ولينعكس ذلك إيجابيًّا على تنمية المجتمع وتقدمه في مختلف الأصعدة، ولكن ما نراه في واقع الحال أن المنازعات في الجمهورية اليمنية تعاني من تكدس أمام الأساليب المختصة بفضّها، وعدم البت فيها بصورة تشير إلى قيامها بدورها المنوط بها، مما يؤدي إلى زيادة الخلافات وتصعيد المنازعات التي تؤثر سلباً على تقدم البلد وتنميته، وبما أن تأجيج الصراعات والمنازعات يشكل خطراً على المجتمع، فتبرز أهمية الأساليب التي يتم من خلالها فضّ المنازعات، وضرورة العمل على إصلاحها لتأتي بدورها بشكل منضبط، وفق الآليات والمسوغات القانونية المعتبرة، التي تستمد قوتها من القانون والنصوص الشرعية والعادات والتقاليد والأعراف القبلية، التي يتقبلها المجتمع ويرتضيها، وبالتالي تفتقر تلك الأساليب إلى إعادة النظر في بعض النصوص بما يتلاءم مع الأنظمة والقوانين ذات العلاقة، وذلك بالنظر إلى أن تلك الأساليب إذا قامت بدورها المنوط بها تنهي المنازعات، وتحد من الخصومات، وتؤدي إلى نشر المودة والوئام بين أفراد المجتمع، وبذلك يحل الوفاق محل الشقاق، والقضاء على البغضاء بين أطراف المنازعات، ويعتبر الالتزام العملي بالعدالة من الأركان الأساسية في كل ميادين الحياة.

كما أن الجور والظلم والاستبداد من أهم عوامل سقوط الأمم وانهيار الحضارات. ويُعَدُّ فضّ المنازعات من أهم القيم الإنسانية والأساسية التي جاء بها الإسلام، وجعلها من مُقَوِّماتِ الحياة الفردية والأُسرية والاجتماعية والسياسية، باعتبار العدل الركيزة الأساسية التي بها تنهض المجتمعات في مختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتفعيل الأجهزة والأساليب المعدّة لذلك، والتي تتولى فضّ المنازعات والخصومات بمختلف أشكالها وأنواعها بين

مختلف شرائح المجتمع، ومما لا شك فيه أن عرقلة سير فضّ المنازعات أمام الأساليب المختصة بفضّها يؤثر سلباً على تنمية المجتمع ونهضته. وعليه سيقوم الباحث في هذا البحث بتسليط الضوء على أساليب فضّ المنازعات في الجمهورية اليمنية وأثرها على عملية التنمية، وكشف المعوقات التي تعيق عملية فضّ المنازعات، وبيان القصور القانوني الذي يؤدي إلى ذلك، إضافة إلى إبراز أهمية إيجاد إطار قانوني للتقاضي عن طريق العرف القبلي في الجمهورية اليمنية وفق مسوغات قانونية.

إشكالية البحث

مما لا شك فيه أن للتشريعات القانونية دوراً هامًّا في بناء المجتمعات وتنميتها، وحين تنعدم المنظومة القانونية أو يعتريها القصور يسود الاستغلال وتنتشر الجريمة ويعم الفساد وغير ذلك من الأمور التي تقود إلى تفتيت المجتمع وتدهوره وانهيار تنميته، وتترتب على غياب القانون وجود مشاكل ذات خطورة وأهمية كبيرة، كانعدام الاستقرار ويدفع للميول إلى تغليب المصالح الضيقة والشخصية على المصالح العامة في مختلف الجوانب، وتتزايد المنازعات والاختلافات في ظل ضعف الإطار القانوني والقضائي المكلف بحسمها أولاً بأول، وما نراه في واقع الحال أن هناك بعض النصوص القانونية التي تعيق فضّ المنازعات والقضايا أمام الأساليب المختصة بفضّها في الجمهورية اليمنية، وذلك مما يبرز الحاجة الملحّة لتلافي جوانب القصور لإصلاح المنظومة القانونية في الجمهورية اليمنية لتأتي بدورها المنوط بها كما يجب، لأنه لا يمكن لأي بلد أن يقوم بعملية إصلاح وتنمية دون وضع أُطر قانونية تواءم حاجات المجتمع ومتطلباته، ومن هنا تتجلى إشكالية هذا البحث في معرفة الأسباب القانونية لتأخر فضّ المنازعات أمام الأساليب المختصة بفضّها في الجمهورية اليمنية. وتتمثل تلك الأساليب في القضاء الرسمي، وكذلك التحكيم والعرف القبلي، وكيف انعكس ذلك على التنمية في الجمهورية اليمنية، ومحاولة تلافي جوانب القصور في القوانين المتعلقة بذلك.

أسئلة البحث

بناء على مشكلة البحث المذكورة سابقا، يحاول هذا البحث أن يجيب عن عدد من الأسئلة، أهمها ما يلي:

١. ما مفهوم المنازعات وما أسبابها في الجمهورية اليمنية؟
٢. ما واقع القضاء الرسمي في فضّ المنازعات وما المعوقات التي تحد من القيام بدوره في المدة القانونية، وكيف يؤثر ذلك على التنمية في الجمهورية اليمنية؟
٣. ما واقع التحكيم في فضّ المنازعات في الجمهورية اليمنية وما المعوقات التي تحد من القيام بدوره وما أثر ذلك على التنمية؟
٤. ما مفهوم العرف القبلي في الجمهورية اليمنية، وما المعوقات التي تحد من القيام بدوره في فضّ المنازعات ؟

أهداف البحث

يسعى البحث لتحقيق عدد من الأهداف أهمها:

١. بيان مفهوم المنازعات وأسبابها في الجمهورية اليمنية.
٢. بيان واقع القضاء الرسمي في فضّ المنازعات في الجمهورية اليمنية، ومعرفة المعوقات التي تحد من القيام بدوره إن وجدت، وكيف يؤثر ذلك على التنمية.
٣. معرفة واقع التحكيم في فضّ المنازعات في الجمهورية اليمنية وكشف المعوقات التي تحد من القيام بدوره إن وجدت، وكيف يؤثر ذلك على التنمية.
٤. بيان مفهوم العرف القبلي وإجراءات فضّ المنازعات من خلاله في الجمهورية اليمنية.